

بعض دأب بدعيها الاصح وحليته ان يزيد  
 في البذل شيئا او يزيه عن دعوى الباني  
**فصل** يجوز الصلح على مجهول ولا يجوز  
 الا على معلوم ويجوز دعوى المال  
 والمنفعة والحناينة في النفس وما دونهما  
 عمدا او خطأ ودعوى الرق وكان عقفا  
 بآل ولا ولاء عليه ودعوى الزوج النكاح  
 وكان خلعاً ومجر عليه وداينة ان كان  
 مبطلاً ولو صلح بالمال بقوله بالبتكاح  
 جان ولا يجوز ان ادعت المرأة وقيل  
 يجوز ولا عنه دعوى الحد وان قتل عبداً ون  
 رجلاً عمداً وصالح عن نفسه لا يجوز بخلافه  
 صلح عن نفسه عبد له قتل رجلاً عمداً وان  
 صلح عن مضمون تلف ما كثر في قيمته جان  
 وقال لا يبطل الفضل ان كان لا يتقابن  
 فيه وان بعض صح مطلقاً اتفاقاً وان  
 اعتق موهب عبداً مثراً كان صلحاً عن

والردة بالعب وخيار الرقبة والشرط  
 وتفسد جميع التبادل لاجماله المصالح  
 عند اشتراط القدرة على تسليم البذل  
 وانما استحق بعض المصالح عن كونه  
 بجل البذل او بعضه وانما استحق بعض  
 البذل او كله بوجه كمال المصالح عند ان  
 بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتد له  
 في شرطه التوقيت ويبطل بموت  
 احدهما والاخباران معا وصحة في حوالته  
 وفداء اليمن وقطع المنازعة في حوالته  
 فلا شفعة في دار صلح عنها مع احد  
 وتجب في دار صلح عليها وما استحق من  
 المدعى كلاً او بعضاً بركة للذي حصصه  
 في البذل ويرجع بالخصوص منه فيه واستحق  
 في البذل بعضاً او كلاً يرجع المدعى الى  
 دعواه في قدره وهلاك البذل قبل التسليم  
 كاستحقاقه في الفضلين ولو صلح على  
 بعض